# The investment role in the Iraqi economy in the coming economic war

- ***Dr. Naji Sari AI-Maliki***[1]*: Assistant Professor, University of Basra / Center for Basra and Arabian Gulf Studies , iraq*

***Received: 21/11/2025*** ***Accepted: 18/06/2026*** ***Published :21/06/2026***

***Abstract***

*Some countries in the world have begun to shift from political war to economic war. Most countries are interested in collecting economic information about every country with which they are economically linked. Capitalist countries have begun through businessmen through espionage, in order to know the strengths and weaknesses of some countries through their economy. As for the open Iraqi economy, which does not have any oil resources, how will it cope with these wars of diverse sources? Iraqi experts and economists must remedy the situation and protect the Iraqi economy from any confrontation in the coming economic wars, as the conflicts are in the Middle East region, which is one of the richest regions in the world and in which all global powers are present in order to steal the resources of this region, including Iraq. This war is the most powerful type of war in the world as a result of its negative impact on human livelihood, especially in single-supply countries. The weakness of investments in the Iraqi economy, except in the oil sector, which generates huge profits for these investment companies, led to the collapse of this economy as a result of lack of proper planning, and the lack of interest in diversifying sources of income through large investments in the agricultural and industrial sectors, making Iraq suffer from major imbalances and this economy was affected by the simplest crises that It occurs in various countries of the world. The reason for economic competition between countries, the most important of which is industrial and commercial competition, makes conflicts exist between these countries. As for the Iraqi economy, it must prepare for the next war, especially after the oil runs out, through investments in various economic sectors* **.**

***Keywords :*** *economic war, economic diversification, various wars, militarization of the economy, port war*

***Jel Codes Classification*** *: E22.F51.C11*

*1 - najialmaliki1966@gmail.com*

# الدور الاستثمار ي في الاقتصاد العراقي بالحرب الاقتصادية القادمة

– **الاستاذ المساعد الدكتور ناجي ساري المالكي**[1]: الاستاذ المساعد ، جامعة البصرة \ مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق

**تاريخ الإرسال: 2025/11/21** **تاريخ القبول: 2026/06/18** **تاريخ النشر: 2026/06/21**

**ملخص:**

لقد بدأت بعض من دول العالم في التحول من الحرب السياسية إلى الحرب الاقتصادية . إذ تهتم اغلب الدول بجمع المعلومات الاقتصادية عن كل دولة ترتبط بها ارتباطاً اقتصادياً , وقد بدأت الدول الرأسمالية من خلال رجال الاعمال عن طريق التجسس , من اجل معرفة نقاط القوة والضعف في بعض الدول من خلال اقتصادها . أما الاقتصاد العراقي المفتوح والذي لايملك سواء مورد النفط , فكيف به في مواجهة هذه الحروب المتنوعة المصادر . فلابد للخبراء والاقتصاديين العراقيين من تدارك الموقف ومعالجة الاقتصاد العراقي من أي مواجهة في الحروب الاقتصادية القادمة , إذ أن الصراعات في منطقة الشرق الاوسط والتي تعد من اغنى المناطق في العالم والتي تتواجد فيها كل القوة العالمية من أجل سرقة موارد هذه المنطقة ومنها العراق . حيث ان هذه الحرب هي اقوى انواع الحروب في العالم نتيجة تأثيرها السلبي على حياة الانسان المعيشية وخاص في الدول احادية المورد. ان ضعف الاستثمارات في الاقتصاد العراقي ماعدا في القطاع النفطي الذي يدر ارباحا طائلة لهذه الشركات الاستثمارية جعل من انهيار هذا الاقتصاد نتيجة عدم التخطيط الصحيح, وعدم الاهتمام بتنويع مصادر الدخل بالاستثمارات الكبيرة في القطاع الزراعي والصناعي جعل العراق يعاني من اختلالات كبيرة وتأثر هذا الاقتصاد بأبسط الازمات التي تحدث في مختلف دول العالم . ان سبب التنافس الاقتصادي بين الدول وأهمها التنافس الصناعي والتجاري جعل الصراعات قائمة بين هذه الدول . اما الاقتصاد العراقي فلابد من أن يتهيأ إلى الحرب القادمة وخاصة بعد نفاذ النفط من خلال الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية .

**الكلمات المفتاحية**: الحرب الاقتصادية , التنويع الاقتصادي , الحروب المتنوعة , عسكرة الاقتصاد , حرب الموانىء .

**تصنيف JEL** : E22.F51.C11

[1]- مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، najialmaliki1966@gmail.com

**المقدمة**

بما إن العراق ليس بوضع يؤهله اقتلاع نفسه من طوق الاقتصاد الريعي الا بعد الاعتماد على الاستثمارات في قطاعات اقتصادية مختلفة , وليس الاعتماد على قطاع النفطي في الاستثمارات والايرادات . فمن الاستنتاج أن يستمر الاقتصاد العراقي يعاني من التراجع والركود في ظل تسابق الدول وخاصة المجاورة في تنويع وتوير اقتصاداتها من خلال التخطيط الصحيح والتنوع في الاستثمارات . ففي اقتصاد مفتوح كالاقتصاد العراقي تؤثر فيه النزاعات الدولية من اجل السيطرة على منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد الطبيعية والطريق الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب من العالم . إن تراجع الاقتصاد العراقي يؤدي إلى نقص انواع السلع الاستهلاكية والانتاجية وهذا يسبب الى تراجع الانتاج، ويحفز على ارتفاع التضخم .لذلك تحتل مسألة الموارد الطبيعية المتوفر في العراق المركز الاساسي فالحرب الاقتصادية القادمة من قبل الدول التي يزيد سكانها وقلة مواردها تبحث عن زيادة مصالحها في الدول التي تفتقر الى تنوع الانتاج وزيادة في الاستهلاك . لذلك نلاحظ ان القطب الشرقي او القطب الغربي من العالم السيطرة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية , وهناك خفات جوهرية بين هذه الدول ومنها روسيا والصين التي تبحث عن الاستثمارات وخاصة في العراق , وهناك دول بريطانيا وامريكا تريد منع هذه الدول من السيرة والاستثمار في الشرق الاوسط. ان الصراع القائم من اجل البحث عن الموارد الطبيعية التي لاتتوفر في بلدانهم .

**–أهمية الدراسة : –** إن ماتقدم ذكره يمثل أبرز النقاط والمعالجات التي تبين أهمية هذا البحث من أجل تسليط الضوء على الافكار الضرورية من خلال **دور الاستثمار في الاقتصاد العراقي بالحرب الاقتصادية القادمة .**

**– مشكلة الدراسة : –** يعد **الاقتصاد العراقي بالحرب الاقتصادية القادمة** من المشاكل الاساسية بسبب اقتصاد احادي الجانب , وهذا مايؤدي إلى تعرض هذا الاقتصاد لمشاكل عدة ومنها زيادة الاعتماد على القطاع النفطي في الحرب الاقتصادية والتي تؤثر بالنتيجة على القطاعات الاقتصادية الاخرى , وكذلك تؤثر على المستوى المعيشي للفرد العراقي . لذلك فإن المشكلة الرئيسية,هي تنويع الاستثمارات في القطاعات من اجل مجابهة التحديات القادمة .

**–هدف الدراسة : –** تركز الدراسة على تحقيق الاهداف الاساسية ومنها :– تحديد المشاكل التي تعيق دورالاقتصاد العراقي في المرحلة القادمة , وكيفية تقييم دور الاقتصاد العراقي من خلال تنويع الاستثمارات في مجابهة الحرب الاقتصادية القادمة .

**– فرضية الدراسة : –** تستند الدراسة إلى فرضية مفادها , إن **دور الاستثمار في الاقتصاد العراقي بالحرب الاقتصادية القادمة** يتطلب رسم سياسة أقتصادية ملائمة مع الوضع الاقتصادي القادم , وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات والتي من شأنها تؤدي إلى مجابهة التحديات الممكن وقوعها في الحرب القادمةمن خلال التنويع الاقتصادي .

– هيكلية الدراسة : تتناول الدراسة الى المواضيع الاقتصادية التالية :

**1–الحرب الاقتصادية ( نظرة عامة )**

لقد سيطرت القوى الإقتصادية في موازين القوى على الدول الفقيرة اقتصاديا , ان الحرب الاقتصادية , اصبحت الحقيقةالاساسية في العلاقات الدولية من خلال تأثيرها على الحياة اليومية للانسان . حيث ان هناك مفارقة بين الدول الفقيرة والغنية في المنافسة الاقتصادية , إن الغزو الاقتصادي له اهمية على الصعيد الإقتصادي في العلاقات الخارجية , بدأت ظهورها في السيطرة على مصادر الطاقة ورغبة الدول الصناعية في السيطرة التجارية على العالم . مما ادى ذلك الى ان العلاقات الدولية اخذت على شكل صراع اقتصادي والذي يؤدي الى الصراع العسكري في بعض الفترات , وهناك مرحلتين في الحرب الاقتصادي الاولى : وهي التي تمتد الى بداية الثورة الصناعية , أما الثانية : فقد جاءت بعد الثورة الصناعية , وهنا بدأ الخيار بين الحياة المدنية المستقرة , والحياة البدوية الفقيرة . إن التأثير الاساسي على المواجهات العسكرية في العالم هذه المواجهات الإقتصادية التي اثرت بشكل مباشر على اندلا ع الحروب الاقتصادية في العالم ( **الاحمد , 2012 , 1**). ان المواجهات الاقتصادية، تبدا من من عرقلة المسيرة الاقتصادية في بعض الدول من خلال منع تصدير المواد الانتاجية الزراعية , او الصناعية او المواد الاولية من اجل جعل هذه الدولة او تلك تتبع اقتصاديا الى الدولة المسيطرة عليها اقتصاديا على بعض الدول التي تكون تابعة اقتصادية لها . ان من اهداف العقوبات الاقتصادية على بعض الدولة التي تلوح في اشعال فتيل الحروب بمناطق الصراعات في العالم يمكن ان تردع او تمنع من وقوع الصراعات العسكرية . حيث ان القنابل يمكن ان تؤثر على العدو فتمنع تقدمه , كما ان العقوبات الاقتصادية تؤدي الى تغير استراتيجة الحروب العسكرية فتمنع وقوعها او التقليل من اثارها (**Spiro ,2023,3–4** ) .

ان للاقتصاد اهمية كبيرة في الصراعات التي تحدث بين مختلف دول العالم , من خلال الطرق والممرات التي تقع عليها بعض الدول الفقيرة اقتصاديا , والوفيرة الموارد الطبيعية , حيث تعمل بعض الدول الاستعمارية المتقدمة من البحث على مصادر للسيطرة على ثروات الامم الفقيرة , فيمكن ان تدخل من خلال الاستثمارات , وكذلك من التعاون الاقتصادي , وبعد التدخل يمكن ان تستطيع السيطرة الاقتصادية في الطرق الاستعمارية المختلفة , كما هو الحال في الدول العربية , والدول الافريقية , ودول قارة امريكيا الجنوبية , عندما دخلت تحت الاحتلالات الاجنبية في بدايات القرن الماضي . كذلك تعمل الدول الاستعمارية على خلق الصراعات الحدودية التي تكون غنية بالموارد الطبيعية كالنفط الخام والغاز الطبيعي , وكما هو الصراع القائم بين كولومبيا , والبيرو الدولة المنتجة للكوكا(**Sherman, 2001,2–3** ) .وهناك مايسمى بالاقتصاد العسكري , الذي يتعلق بادارة الحروب والوقاية منها , وفي هذا الخصوص هناك فهناك النظام التنظيمي وهيكبة الانتاج الحربي , كل ذلك من اجل هيكلة التعبة الاقتصادية في الحروب والتي تختص بالاحتياجات العسكرية وتحسين نوعية الجيش من خلال عسكرة الانتاج المدني وتحويله الى الانتاج العسكري , وهذا يتطلب تكاليف مالية كبيرة , تسمى التكاليف الاقتصادية العسكرية .وهناك تكاليف اقتصادية في بداية الحروب وفي نهايتها من خلال زيادة التعبئة الاقتصادية في زمن الحرب والسلم للقطاع العسكري في اي دولة من دول العالم (**Fadwa , 2019, 1–2** ) .

ان الحرب العالمية التي حدثت , قد فقدت الدول المشاركة في هذه الحرب قدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي في بعض الدول المستعمرة . ومثال على ذلك فرنسا قد أنهكتها الحرب وخرجت منها مديونة اقتصاديا . اما بريطانيا فقد خرجت من الحرب فاقدة الى معظم استثماراتها في الخارج وخاصة في الدول التي كانت مستعمرات بريطانية قبل الحرب , اما المانيا التي

اندلعت منها بداية الحرب العالمية ومعها ايطاليا واليابان فقد خرجتا من الحرب مهزومتين في هذه الحرب . ان الاستقرار الذي عرفه العالم وخاصة في العلاقات الاقتصادية منذ سقوط نابليون وابرام معاهدة فيينا في عام 1815 م , والاستقرار الاخر ظهر في قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 من خلال القرن التاسع عشر . فعندما ظهرت الرأسمالية الصناعية في اوربا , وسيطرت الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم الاراضي في مختلف القارات , واخذت هذه الدول بالعمل بنظام الحرية التجارية على مختلف الاقتصادات العالمية . بدأت تعمل هذه الدول بالعلاقات التجارية من خلال والعمل بالجنيه الاسترليني في المعاملات التجارية وبقاعدة الذهب . وكانت العاصمة الانكليزية المركز الرئيسي لتلك المعاملات بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف , مع قيام الإسترليني بالدور الرئيسي في المعاملات التجارية , والتي كانت لندن مركزا لها . وبشكل عام فقد كانت الدولة هي الحارس الذي يؤمن العدالة والدفاع والامن , ويبقى دور السوق هو الذي يكلف بالدور الاقتصادي . ولكن الفترة التي يكون فيها تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي بين الحربين العالميتين غير مستقرة بين من اجل ارساء نظام اقتصادي مستقر(**البلاوي ,1990 ,5**) . وعليه فان الحروب التي تندلع وخاصة الحرب الاهلية لها تاثير في خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي السنوي بنسبة ( 1,5%) من خلال النزاع التي تحدث في دولة ما , وتعمل هذه الحروب على تدمير الانتعاش الاقتصادي لفترات طويلة. ويشير البحث المنجز من قبل الاساتذه في جامعة اكسفورد كل من كولير , وانكي هوفلر إلى اثار النزاعات على الفتراتة الطويل , وهذا يعتبر فخ التخلف الانمائي الذي يعمل على التفكك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في بناء المؤسسات الانتاجية المختلفة والتي من الممكن على الدولة دعمها من اجل دعم النمو الاقتصادي , وهذا مايزيد من احتمال اندلاع الصرعات في المستقبل التي تؤدي الى الفقر والحرمان . ومن الضروري العمل بالاصلاح المؤسساتي خلال النزاعات من اجل تحقيق النمو الاقتصادي (**يونغ , 2017 , 2–4** ) .

بما ان الحرب تعرف على انها الصراعات التي تتضمن استخدام منظم للاسلحة والقوة البدنية التي يقوم بها الجنود والضباط في هذه الحروب . أما الحروب الاقتصادية تعرف على انها القوى الاقتصادية تبدأ بالسيطرة على الموارد الطبيعية للدول الضعيفة , وهناك اشكال عديدة للحروب ومنها , الحرب العادلة التي اختلف المفكرون والفلاسفة في التحديد العادل لمفهوم الحرب والذي يستغل المصطلح من قبل البعض من القيادين ومنهم , العسكريين والسياسيين, الذين يدعون ان حروبهم هي الحروب العادلة على الرغم من انها غير عادلة في مختلف المقاييس . اما حروب التحرر والاستقلال فانها تعمل على اسقاط الانظمة الاستبدادية , او من اجل طرد المحتلين . اما الحرب القذرة وهي اخطر وابشع الحروب التي تؤدي الى قتل المدنيين واستخدام اسلحة محرمة كما في حرب الانفال ضد الكرد العراقيين عام 1988, والحرب الكورية عام في 1950، وكما الحرب بين الهوتو والتوتسي في رواندا , والحرب الفرنسية ضد الجزائر بين عامي 1954 -1961 , وكذلك الحرب الاقتصادية , والتي تضرب اقتصادات بعض الدول حتى تجعلها تابعة اقتصاديا . وهناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى نشوب الحروب منها مايلي (**دراسات , بدون سنة طبع , 1–2**) : –

– الاستغلال الديني من اجل تحقيق الاغراض السياسية والاقتصادية فتندلع الحروب بين الدول, وقد لايكون سبيل الحل في الخلافات الا عن طريق الحرب , عندما تواجه تهديدا مباشرا بالعدوان من قبل الدول المجاورة.

– الحاجة الملحة للحصول على المقومات الاساسية من اجل البقاء كالغذاء، والمياه والملجأ, وقد يكون الصراع في اجراء من الدولة من اجل استقلالها هذه الدولة .

– قد ترغب احدى الدول في الاستحواذ على الدولة الاخرى لرغبتها في استعادة ارضي او ثروة طبيعية او مصادر تكنولوجيا ، او الكراهية المتجذرة بين بعض الامم.

## 2–التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

ان التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق ، هي الاعتماد على القطاع النفطي واهمال مختلف الصناعات الاستخراجية والتحويلية , وكذلك الصناعة الزراعية كالاغذية والمعجنات , فعند اي اختلال في موازين القوى الاقتصادية العالمية تؤدي الى تدهور الاقتصاد العراقي , حيث ان الاقتصاد العراقي مسلم بيد قوة السوق والتجارة , ولايوجد دور للدولة في السيطرة والتنظيم في الحركة الاقتصادية للسلع والخدمات , ولايوجد بديل الى ذلك الا من خلال الاستيرادات التي تتحكم بها معظم التجار في السوق العراقية من تحديد الاسعار ونوعية وكمية السلع والخدمات . اذ ان التعامل الداخلي والخارجي يتم عن طريق الدولار الذي يعتبر العملة الاجنبية الوحيدة في التعامل بعد الدينار العراقي , ولاتوجد نية في التعامل مع مختلف العملات الاجنبية الاخرى في المعاملات التجارية الخارجية , ولم تكن هناك رق في التعامل مع الدول تجاريا عن طريق المقايضة من خلال تصدير النفط واستيراد السلع والخدمات في المقابل . كذلك لاتوجد مناطق صناعية كبيرة يمكن ان تجذب الشركات الاستثمارية الاجنبية العالمية , حيث ان العراق يمتلك كل المقومات الصناعية والزراعية في تنويع مصادر الدخل من خلال وفرة الفوسفات والكبريت والنفط الخام والغاز الطبيعي , ومختلف المنتجات الزراعية التي يمكن ان تسد حاجة البلد وتصدير الفائض منها عن طريق سيطرة الدولة على الاقتصاد , هذا مايؤدي الى التقليل من الصدمات الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة ويزيد من النشاطات الاقتصادية (**Baker , 2022, 11–9** ) . ان الاشكاليات والتحديات والاختلالات الواسعة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فمن هذه التحديات الخارجية والداخلية فالاقتصاد لايزال ريعي (احادي الجانب) رغم توفر العديد من الموارد الطبيعية المتنوعة والتي لم تستغل لحد الان بشكل صحيح , وكذلك وجود الخبراء والمفكرين الاقتصادين الذين تشهد لهم المؤسسات الاقتصادية العالمية بافكارهم التي من الممكن ان تضع الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الناهضة , ووجود الايدي العاملة المهرة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها المجالات . ولكن العراق يحتاج الى التخطيط الاستراتيجي الصحيح والاستثمارات المتعددة في مختلف القطاعات الاقتصادية . ولكن التحديات السياسية والامنية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية , وسوء الجهاز الاداري , والفساد المؤسسات وقد بدات التحديات هذا الاقتصاد نتيجة عدم تحديد الأخطاء في الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة , وكذلك السياسات الاقتصادية الخاطئة ,اذ إن انخفاض أسعار النفط وما نتج عن ذلك تراجع كبير في العوائد المالية, وكذلك الحلول الارتجالية الترقيعية , هذا مادى في تدهور الاقتصاد العراقي . حيث ان عرقلة المسيرة التنموية بسبب تخلف مؤشرات الاداء الاقتصادي , بسبب التدهور الامني,وعدم توظيف الايرادات النفطية في بناء اقتصاد قوي متنوع يؤدي الى

زيادة في التشغيل, وخفض معدلات البطالة , وعدم زيادة الانتاج في القطاعات المختلفة , مما ادى الى عرقلة التنمية في العراق (**وزارة التخطيط , 2015 , 22–23** ) .

وهناك العديد التحديات الاساسية التي تواجه الاقتصاد ، فإن الافتقار العراق إلى بيانات الطلب والعرض في سوق العمل المنتظم وغير المنتظم والمتكررة لا يزال يمثل فجوة كبيرة في العراق , نتيجة عدم وجود التخطيط الصحيح والتعداد المتزايد الى طبقة الخريجين الذين لايزالون يزدادون ويبحثون عن الوظائف في القطاع العام العراقي الذي يحصل على المبالغ لدفع رواتب العاملين من الايرادات النفطية بنسبة (95%) , وافتقار القطاع الخاص في تعيين جميع العمالة في العراق بسبب عدم الاهتمام والمساندة من قبل الدولة المواطن , نتيجة رغبة المواطن بتشجيع السلع الاجنبية على السلع المحلية , وهذا يعتبر التحدي الاساسي الذي يزيد من البطالة والفقر ( **UN ,2021,19** ) . ان انهيار المؤسسات الاقتصادية والسياسية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي , نتيجة الحروب المتعاقبة على العراق ، وفي النهاية فان الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 , والذي احد اركان هذا الاحتلال الحرب على جعل الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التابعة لهذا الاحتلال من خلال تركيزها على تدمير مؤسسات الدولة العراقية , وعدم وجود الاستثمارات الاجنبية , ونشر الفوضى والارهاب , وعدم وجود اصلاحات وقوانين جوهرية تنهض بالاقتصاد من حالة الركود الى حالة الانتعاش . وهناك العديد من التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي ومنها مايلي (**حداد , بدون سنة طبع , 1 – 4**) .

-- الفساد الاداري والمالي,لقد انتشرت هذه الظاهرة في اغلب المؤسسات الاقتصادية الرسمية لتأخذ تدهورا كارثيا بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 , وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة ، واهدار مليارات الدولارات التي كانت تخصص للاستثمارات في اعمار العراق , وقد توقف عملية التنمية مما أثر سلباً على الاستقرار السياسي , والذي اثر بشكل سلبي على واقع التنمية.

-- تدمير القطاع الصناعي والزراعي , أما هذين القطاعين فقد حصل على نصيبه الاكثر من التدمير لاسيما المنشات الزراعية والصناعية التابعة للدولة .

-- انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر , ان السبب الاساسي يعود إلى توقف الحركة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية , حتى تفاقمت البطالة , وارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع صرف الدولار مقابل الدينار العراقي. ومن خلال ماتقدم يمكن ان نوضح من الجدول رقم (1 ) التالي :

**جدول رقم (1) نسبة المساهمة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق**

**للفترة 2020–2022 (مليار دينار )**

| السنوات / القطاعات | قيمة المساهمة | نسبة المساهمة | قيمة المساهمة | نسبة المساهمة | قيمة المساهمة | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|---|---|---|

| الاقتصادية | 2020 | % | 2021 | % | 2022 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفط | 144896,9 | 41,9 | 155764,2 | 42,2 | 167446,5 | 42,5 |
| الزراعة | 5549,2 | 1,6 | 6015,3 | 1,6 | 6520,6 | 1,7 |
| الصناعة التحويلية | 2529,0 | 0,7 | 2794,5 | 0,8 | 3088,5 | 0,9 |
| الكهرباء والماء | 2851,4 | 0,9 | 3022,4 | 0,8 | 3203,8 | 0,8 |
| البناء والتشييد | 19131,1 | 5,5 | 20432,0 | 5,5 | 21821,4 | 5.5 |
| التجارة | 22158,4 | 6,4 | 23997,5 | 6,5 | 25989,3 | 6,6 |
| المال والتأمين | 13433,0 | 3,9 | 13782,3 | 3,7 | 14140,6 | 3,6 |
| الخدمات | 24646,7 | 7,1 | 25755,8 | 7,0 | 26914,9 | 6,8 |
| الانشطة غير النفطية | 110721,6 | 32,0 | 117631,5 | 31,9 | 125017,3 | 31,7 |
| المجموع | 345917,3 | 100 | 369195,5 | 100 | 394142,9 | 100 |

**المصدر : – الخارطة الاستثمارية للعراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , العراق , 2023 , ص 18.**

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اعلى قيمة ونسبة مساهم كانت في القطاع النفطي الذي يعتمد علية العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة , اذ بلغت (144896,9 ) مليار دينار قيمة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 , وبنسبة مساهمة وصلت الى ( 41,9%) . اما في عام 2021 أرتفعت قيمة المساهمة حتى بلغت (155764,2) مليار دينار , وبنسبة مساهمة تبلغ (42,2%) , وبعد ذلك ارتفعت القيمة الى (167446,5) مليار دينار في عام 2022 , وبنسبة مساهمة تبلغ ( 42,9%) , ويعتبر القطاع الاول في نسبة المساهمة في الناتج المحلي . أما القطاع الثاني الذي ياتي بعد النفط هي الانشطة غير النفطية التي بلغت قيمتها في الناتج المحلي (110721,6) مليار دينار عام 2021 وبنسبة مساهة تبلغ (32,0 %), وارتفعت هذه القيمة في عام 2021 حتى بلغت (117631,5 ) مليار دينار , وبنسبة مساهمة تصل الى (31,9%) , وارتفعت قيمة

هذه الانشطة غير النفطية في عام 2022 والتي وصلت الى (125017,3 ) مليار دينار , ولكن نسبتها ارتفعت من بين القطاعات الاخرى ماعدا قطاع النفط والتي بلغت (31,7%) . اما اقل القطاعات مساهمة عام 2020فكانت الصناعات التحويلية وكانت نسبتها (0,7%) , وقد تساوت عام 2021 مع قطاع الكهرباء والماء وبلغ كل منهما ( 0,8%) , وحتى في عام 2022 كانت اقل نسبة مساهمة في قطاع الماء والكهرباء . ومن خلال ذلك فان هذا يدل على ان الحرب الاقتصادية التي شنت من قبل امريكا وبعض دول العربية والاجنبية على الاقتصاد العراقي من خلال التحديات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية نتيجة عدم قبول هذه الدول بتطور الاقتصاد , وكذلك منع الاستثمارات من المجيء الى العراق للاستثمار من اجل مصالحها الخاصة , وجعل العراق السوق المفتوحة في تصريف بضائع الدول دون تصدير . لذلك فإن الناتج المحلي العراقي الاجمالي يأتي بالدرجة الاساس من تصدير النفط , ولقد إنعكست هذه الظاهرة على فعاليات الاقتصاد من جهة عدم التنوع في الانتاج , وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف , اذ يشكل النفط في تمويل الموازنة العامة ب( 95 % ) . يعتمد العراق على تصدير النفط الخام والحصول على العملات الاجنبية من أجل الاستيراد مايحتاجه في العراق من سلع وخدمات(**الياسري, 2011 , 5** ).

ونلاحظ كذلك من الجدول (2) التالي أن هناك السيناريوهات المتوقعة للايرادات والنفقات لعام 2023 , حيث ان اجمالي التجارة الخارجية التي تأتي من (اجمالي الاستيرادات + اجمالي الصادرات) = أجمالي التجارة الخارجية , ففي عام 2023 توقعت السيناريوهات الثلاثة ( المتشائمة , والحيادية , والتفائلية ) بان تبلغ قيمة الصادرات للتوقعات الثلاثة في مستوى واحد وهي ( 40,7) تريليون دينار . اما مايخص الايرادات فقد توقعت السيناريوهات ومنها التشائمية التي توقعت ان تصل الايرادات ( 26,6) تريليون دينار . اما الحيادية فقد توقعت ان يصل الايراد من السلع والخدمات (30,6) تريليون دينار , ولكن التوقع التفائلي توقع الايراد ان تصل الى (34,6) تريليون دينار , وهذا التوقع من السناريوهات يعني ان الميزان التجاري هناك فائض ولكن بنسب متفاوته . وعليه فان الاقتصاد العراقي رغم التحديات يمكن ان يزيد من الفائض في تطوير القطاعات الاقتصادية من خلال الاستثمارات رغم الحرب الاقتصادية التي تشن على الاقتصاد العراقي .

**جدول رقم (2) السيناريوهات المتوقعة للايرادات والنفقات لعام 2023 (تريليون دينار )**

| التوقعات | السناريو الاول ( التشائم ) | السيناريو الثاني (الحيادي ) | السناريو الثالث ( المتفائل ) |
|---|---|---|---|
| الصادرات | 40,7 | 40,7 | 40,7 |
| الايرادات | 26,6 | 30,6 | 34,6 |
| الفائض أو العجز (الميزان التجاري) | 14,1 | 10,1 | 6,1 |

**Source : Al – Ibrahimi , Basim Abd Al – Hade Hassan, Policies in Iraq Challenges and Opportunities , Friedrich Ebert Institute, Jordan ,2020.**

اما الجدول (3 ) التالي فانه يوضح قيمة الايرادات والاستثمارات في القطاعات الاقتصادية في العراق .

**جدول رقم (3) اجمالي قيمة الاستثمارات والايرادات المقدرة بين عامي 2018–2022 في العراق (تريليون دينار**

**(**

| الايرادات والاستثمارات المقدرة للخطة 2018–2022 | قيمة الاستثمارات والايرادات المقدرة |
|---|---|
| اجمالي الايرادات المتوقعة | 440,0 |
| اجمالي الاستثمارات المطلوبة | 220,6 |
| الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص | 88,6 |
| الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة | 132,0 |
| نسبة الاستثمارات من الايرادات % | 50,1 |
| نسبة الاستثمارات من القطاع الخاص من الاستثمارات في الموازنة العامة % | 67,1 |

**المصدر: جمهورية العراق ,الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق**

**, 2022, ص 18.**

**ملاحظة : نسبة الاستثمارات من الايرادات ونسبة استثمارات القطاع الخاص من اجمالي الاستثمارات من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية : اجمالي الاستثمارات \ اجمالي الايرادات x 100. المعادلة الثانية : استثمارات القطاع الخاص \ اجمالي الاستثمارات في الموازنة x 100 .**

يتضح من الجدول (3) اعلاه ان الايرادات والاستثمارات المقدرة للخطة الاقتصادية بين عامي 2018–2022 في العراق والتي تهدف الحكومة ومن خلال مؤسساتها المتمثلة بوزارة التخطيط على تقديراجمالي الاستثمارات والايرادات في الخطة الخمسية , التي يمكن ان تساهم في تنويع الايرادات , من خلال زيادة وتنويع الاستثمارات التي يحصل عليها العراق من زيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعارها , اذ ان هناك اجمالي الايرادات المتوقعة في الخطة الخمسية التي تصل الى (440,0) تريليون دينار مقابل قيمة الاستثمارات الاجمالية المطلوبة تقدر ب(220,6) تريليون دينار . اما الاستثمارات في القطاع الخاص وحسب الخطة الاستثمارية فان قيمتها تقدر ب(88,6) تريليون دينار من اجمالي الاستثمارات في الموازنة العامة للدولة التي تقدر ب(132,0) تريليون دينار , وكانت نسبة الاستثمارات من الايرادات فقد قدرت بنسبة (50,1%) في الخطة الخمسية 2018–2022 , وان نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص من اجمالي الاستثمارات في الموازنة العامة فقد تبلغ (67,1%) . وهذا يدل على ان هناك زيادة في الاستثمارات ولكن دون جدوى , حيث ان اغلب هذه الاستثمارات تنفذ في المشاريع الخدمية دون الاهتمام بالمشاريع الانتاجية والتي من الممكن ان تعمل على تنويع مصادر الدخل كالصناعة والزراعة , ولكن هذا لم يحصل فقد كانت

الموازنة التشغيلية تصل الى (85%) من الموازنة العامة مقابل (15%) الى الموازنة الاستثمارية , وهذا غير ممكن ولايشجع على جذب الاستثمارات , حيث ان اغلب الاستثمارات في القطاع النفطي عن طريق جولات التراخيص . وهنا يمكن ان نقول ان هناك حربين اقتصاديتين منها الحرب الداخلية التي تمنع من تشجيع الاستثمارات من خلال زيادة التخصيصات المالية للاستثمار , والحرب الخارجية التي تمنع من تشجيع الاستثمار الاجنبي للاستثمار في العراق ومنها الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الدول المجاورة للعراق .

**3–معالجة الاقتصاد العراقي في مواجهة الحرب الاقتصادية القادمة**

إن معالجة الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب في مواجة الحروب الاقتصادية المتعددة ,فلابد من وجود الحلول السريعة للنهوض بالواقع الاقتصادي من أجل التصدي الى المواجهات الاقتصادية المحتملة . إذ أن احدى الحلول التي تسهل عملية النمو والحد من الفقر والبطالة هو التسريع في بناء منظومة اقتصادية متكاملة من خلال المعالجات في تسريع النهوض بالقطاعات الاقتصادية من خلال العمل على تحسين المناخ الاستثماري الذي من الممكن يعمل على جذب مختلف الاستثمارات الاجنبية والمحلية . وهذا النوع من المعالجة يمكن ان يستخدم في حل مشاكل ميزان المدفوعات . وكذلك معالجة السياسة النقدية والمالية , حيث العمل بالسياسة النقدية الصارمة عن طريق زيادة اسعار الفائدة الدائنة والمدينة , والعمل على تنمية اسواق المال وتحرير التعامل معها.اما مايخص السياسة المالية فلابد من العمل على تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات من اجل زيادة الايرادات والتقليل من النفقات من اجل التقليل من التضخم والفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي (**عفيفي , 2017 2–1** ) . وكذلك فان مواجهة التحديات فلابد من اصلاح القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي والاتصالات والبنى التحتية ولابد ان تكون هذه الاصلاحات من اجل معالجات الاختلالات الهيكية في الاقتصاد العراقي عن طريق تنوع مصادر الاستثمار وفي مختلف القطاعات وان تكون الخطة الاستراتيجية متكاملة الاهداف مع جذب الاستثمارات من الدول ذات التجارب الناجحة في هذا المجال . ولكن الاهم من ذلك، هو ان هناك نقص في تمويل المشاريع الاستثمارية الذي لا يزال يمثل اهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة والشركات العاملة في القطاعات غير الرسمية ، مما يعيق من النمو الذي يهدف اليه القطاع الخاص, وعرقلة خلق فرص العمل للعاطلين عن العمل الذين هم في سن العمل والباحثين عن العمل . وهناك بعض الاجراءات من اجل تسهيل عملية النمو الاقتصادي ومعالجة التحديات التي من الممكن ان تعالج معوقات الاقتصاد العراقي ومنها ( **The World Bank,2022, 2–3** ) .

–– هناك تزايد في السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي التي من الممكن ات تشجع على تحسين استخدام الموارد بالشكل الصحيح من اجل زيادة العرض الكلي .

–– التسريع في تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي التي من الممكن ان تزيد من الدعم المالي من قبل البنك الدولي من خلال القروض التي تقدم الى التسريع في نمو الاقتصاد العراقي ، وذلك عن طريق الزيادة في حجم الاموال المتاحة على

شكل قروض ميسرة لمساعدة الدول الفقيرة ومنها العراق , وهو الغني بموارده الطبيعة , ولكن هناك ركود اقتصادي يعتمد على النفط في كل مجالات الحياة . وعليه فان الجدول ( 4 ) يوضح المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة من (2018-2022) وكما يلي : -

**جدول رقم (4) مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2018 – 2022) (تريليون دينار ) (بالاسعار الثابتة 2010 )**

| المؤشر الاقتصادي / السنة | اجمالي الناتج المحلي | نمو اجمالي الناتج المحلي (%) | نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (%) | التضخم من اجمالي الناتج المحلي (%) |
|---|---|---|---|---|
| **2018** | 210,53 | 2,6 | 0,2 | 18,2 |
| **2019** | 222,14 | 5,5 | 3,0 | 2,7- |
| **2020** | 195,40 | 12,0- | 14,1- | 11,2- |
| **2021** | 198,50 | 1,6 | 0,7- | 37,5 |
| **2022** | **212,41** | **7,0** | **4,7** | **18,9** |

**المصدر : البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .**

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الناتج المحلي عام 2018 بلغ (210,53 ) تريليون , وبمعدل نمو سنوي يبلغ (2,6%) , أما نصيب الفرد من الناتج المحلي يصل الى (0,2%) , وقد كان التضخم العام يبلغ (18,2%) من الناتج المحلي , وقد كانت اعلى قيمة للناتج المحلي عام 2019 والذي تصل قيمته الى (222,14) تريليون دينار وبزيادة نمو للناتج تصل الى (5,5%) وزيادة في نسبة نصيب الفرد من الناتج تصل الى (3,0%) , وانخفاض في التضخم يبلغ سالب (2,7%) , وبعد انتشار جائحة كورونا – 19 التي اثرت على مجمل الاقتصادات العالمية , فان الناتج المحلي بدأ بالانخفاض حتى التعافي نتيجة زيادة اسعار النفط فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الى (212,41 ) تريليون , وبنسبة معدل نمو للناتج تصل الى (7,0%) , وارتفع نصيب الفرد الى (4,7%), بينما بدأ التضخم يزيد من تأثيراته على الناتج المحلي حتى بلغت نسبة التضخم (18,9 %) وهذا يدل على ان هناك زيادة في معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي , ويمكن من خلال تلك الزيادة التي تأتي من تصدير النفط الخام وبفعل ارتفاع الاسعار العالمية للنفط يمكن تستغل هذه الزيادة في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى من اجل تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة قيمة الاستثمارات في القطاعات الاساسية كالصناعة والزراعة .

**جدول رقم ( 5 ) صافي التدفقات الاستثمارية الاجنبية الوافدة الى العراق للمدة (2018 – 2022 )**

**المصدر : البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .**

اما الجدول ( 5) اعلاه فانه يوضح صافي التدفقات الاجنبية الى العراق , حيث يلاحظ ان صافي التدفقات الوافدة مناجمالي الناتج المحلي تبلغ سالبة على مدار فترة البحث حيث لاتوجد ارباح من الاستثمارات تزيد من قيمة الناتج المحلي , نتيجة ان العراق يعتبر من الدول المستهلكة , وليس المنتجة , وحتى على مستوى الاستثمارات, كذلك لاتوجد مؤشرات ايجابية عن التدفقات التي تخرج كالتدفقات الاستثمارية التي من الممكن ان تزيد من قيمة الناتج المحلي فقد بلغت نسبتها على طول فترة البحث ( 0,1%) ,كذلك هناك تدفقات سالبة تسجل في ميزان المدفوعات. اما الجدول ( 6 ) التالي فانه يوضح الصادرات والاستيرادات, وكذلك النفقات في العراق :

**جدول رقم (6) الصادرات والايرادات والاستيرادات والنفقات للمدة 2018 –2021 (تريليون دينار)**

| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 86,4 | 81,6 | 64,8 | 73,8 |
| الاستيرادات | 38,9 | 49,4 | 40,9 | 34,7 |
| الايرادات | 106,6 | 107,6 | 63,2 | 109,1 |
| النفقات | 80,9 | 141,7 | 76,1 | 102,8 |
| صافي التدفق الوافد من اجمالي الناتج المحلي | | صافي التدفقات الخارجة من اجمالي الناتج المحلي | | صافي التدفقات الوافدة من ميزان المدفوعات (مليار |
| نسبة الاستيرادات الى الصادرات % | 45,0 | 60,5 | 63,1 | 47,0 |
| نسبة النفقات الى الايرادات % | 75,8 | 104,3 | 120,4 | 94,2 |
| 2020 | 1,6- | 0,1 | | 2,86- |
| 2021 | 1,3- | 0,1 | | 2,64- |
| 2022 | 0,8- | 0,1 | | 2,09- |

**المصدر : – جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2022, ص 11–12 .**

يلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك زيادة بالصادرات بلغت (86,4) تريليون دينار وقد تحققت تلك الزيادة في الاقتصاد العراقي لعام 2018 , وانخفضت الصادرات الى ( 73,8) تريليون دينار عام 2021 نتيجةتأثيرات جائحة كورونا – 19 , اما الاستيرادات فقد بلغت (38,9)تريليون دينار في عام 2018 , وانخفضت قيمة الاستيرادات الى (34,7) تريليون دينار عام

2021 للاسباب سابقة الذكر . وهذا يدل على هناك انخفاض في الانتاج النفطي وانخفاض اسعار النفط العالمية , مما ادى الى خفض الاستيرادات في عام 2021.وقد كانت قيمة الايرادات(106,6) تريليون دينار عام 2018 , ارتفعت الى ( 109,1 ) تريليون دينار . اما قيمة النفقات العامة بلغت (80,9) تريليون دينار عام 2018 , وبلغت النفقات العامة ( 102,8) تريليون دينار عام 2021 وهذا يدل على ان هناك زيادة في النفقات بين المدتين بلغت (21,9) تريليون دينار . اما نسبة الاستيرادات الى الصادرات بلغت (45,0%) عام 2018 , ارتفعت النسبة الى ( 47,0%) عام 2021 , وقد كانت نسبة النفقات الى الايرادات وصلت الى (75,8%) في عام 2018 ارتفعت الى (94,2%) عام 2021 , وهذا يوضح هناك زيادة في الاستيرادات على الصادرات , وكذلك زيادة في النفقات على الايرادات نتيجة زيادةفي استيراد السلع والخدمات مقابل تصدير النفط الخام لتغطية الاستيرادات المختلفة , ويرجع السبب في ذلك عدم وجود الجدية الحقيقية في تنويع الشركات الاستثمارية من اجل تصنيع بعص مايستور من الخارج في العراق . اما . الجدول التالي فانه يوضح توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية التي من المفترض ان تقوم بزيادة المبالغ المخصصة للاستثمارات في مختلف القطاعات ولكن بقية الحال على ماهو عليه فقد زادت المبالغ المخصصة للقطاع النفطي واهمال القطاعات الاخرى على حالها وهذا يدل لاتوجد استيراتيجية في تنويع مصادر الدخل .

**جدول رقم ( 7 ) التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018 – 2022**

| القطاعات | الاستثمارات (مليار دينار ) | نسبة الاستثمارات (%) |
|---|---|---|
| النفط | 84683,7 | 38,4 |
| الزراعة | 7574,2 | 3,4 |
| الصناعة التحويلية | 4854,3 | 2,2 |
| الكهرباء والماء | 20243,3 | 9,2 |
| البناء والتشييد | 12233,6 | 5,5 |
| النقل والاتصالات | 39582,1 | 17,9 |
| المال والتأمين | 5677,2 | 2,6 |
| الخدمات | 37219,0 | 16,9 |
| التجارة | 8545,1 | 3,9 |
| التعدين | 28,6 | 0,01 |
| المجموع | 220640,0 | %100 |

**المصدر : – جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2023, ص22.**

يبين الجدول اعلاه ان اغلب مبالغ الموازنة الاستثمارية تتجه نحو قطاع النفط والقطاعات الخدمية فقط , واهمال القطاعات الانتاجية الاساسية الصناعة والزراعة . اذ ان توزيع الاستثمارات في قطاع النفط بلغت (84683,7 ) مليار دولار , وصلت

نسبة الاستثمار في هذا القطاع (38,4%) , وهي اعلى تخصيصات من بين القطاعات , يأتي بالمرحلة الثانية النقل والمواصلات بقيمة (39582,1 ) مليار دينار وبنسبة وصلت الى ( 17,9%) , وقطاع الخدمات يحتل المرتبة الثالثة في توزيع الاستثمارات حيث يبلغ مقدار المبالغ المخصصة للاستثمار في المشاريع الخدمية تصل الى (37219,0) مليار دينار , وبنسبة توزيع يصل الى ( 16,9%) . اما اقل القطاعات الاقتصادية في تخصيص مبالغ الاستثمار فكان من حصة قطاع التعدين الذي يحتوي على مختلف المعادن التي لم تستغل لحد الان منها الفوسفات والكبريت , وحتى اليورانيوم , والزجاج , ومختلف المشتقات النفطية , ولكن بفعل المؤامرات التي تشن على الاقتصاد العراقي لايمكن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. لذلك نلاحظ من خلال البحث هناك حروب اقتصادية مستمرة على الاقتصاد العراقي , ولمواجهة تلك الحروب الاقتصادية فلابد من المتخصصين الاقتصاديين بالعمل وفق الخطط الصحيحة والممنهجة من جذب مختلف الاستثمارات في القطاعات الانتاجية من اجل القضاء على البطالة والفقر والتضخم , وجعل الاقتصاد العراقي متعدد الموارد, عليه فان الحرب الاقتصادية القادمة سوف تكون حرب الموانىء التي من الممكن ان تعرقل التجارة الخارجية في العراق ومختلف دول العالم النامي والمتقدم .

## 4–النتائج والمقترحات

### 4–1–النتائج

– ان القوى الإقتصادية الاستعمارية هي التي تسيطر على اقتصادات الدول الفقيرة , مما تجعلها تابعة اقتصاديا لها .

– تعمل الدول الصناعية المتقدمة على خلق المشاكل الاقتصادية من اجل محاربة الدول الناهضة اقتصاديا من اجل عدم منافسة منتجاتها , وجعل الدول الغنية بالموارد الطبيعية سوق لتصريف منتجات الدول الصناعية .

– الحرب الاقتصادية تفعلها الدول المتقدمة اقتصاديا , من اجل الحصول على الموارد الدول التي لايمكن لها انتاج مختلف السلع وخاصة في الصناعات الثقيلة المتطورة , وكذلك جعل الدول الفقيرة تتصارع فيما بينها من اجل عسكرة اقتصاداتها , وتكون سوق لتصريف السلع الحربية لدول المتحاربة , من اجل نفاذ مواردها وسرقتها .

– ان الحروب التي اندلعت في العراق , اغلبها حروب من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية , وجعل العراق سوقا لتصريف المنتجات الصناعية والزراعية والعسكرية من مختلف دول العالم , وخاصة الدول المجاورة للعراق .

– رغم ان العراق يعد من الدول الجاذب الى مختلف الاستثمارات نتيجة وفرة الموارد الطبيعية والاموال والخبرات , ولكن تتجه هذه الاستثمارات الى قطاع النفط , واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى , من اجل جعل العراق منطقة لتصريف مختلف السلع والخدمات , وجعل الاقتصاد العراقي , اقتصادا استهلاكيا وليس اقتصاد انتاجي .

### 4–2–المقترحات

–– يقترح الباحث بان تكون هناك عقوبات اقتصادية على الدول التي تعمل في القيام بحروب اقتصادية على الدول الاخرى .

-— العمل على التعاون الاقتصادي بين الدول النامية الغنية بالموارد , من اجل التصدي الى الدول المتقدمة من خلال القيام بمقاطعة منتجاتها من اجل الاعتماد بين هذا التعاون الاقتصادي على صناعة المنتجات التي قاطعتها لتخفيف من الصدمات الاقتصادية الخارجية .

-— يقترح الباحث بان الاقتصادي العراقي المفتوح الاحادي الجانب , ان يكون هناك العمل السري والمخطط في تنويع مصادر الدخل , وتطوير القطاعات الاخرى من خلال التعامل مع الشركات الاستثمارية العالمية الرسمية , وان يعمل العراق على الشراكة بين هذه الشركات من اجل ضمان الارباح وتجنب الخسائر .

-— لابد من العمل الفعلي في توجيه الاستثمارات الى القطاعات الانتاج من اجل تنويع مصادر الدخل , وتجنب الاستيرادات التي تفرضها الدول على تصدير منتجاتها الى العراق الصناعية منها والزراعية .

-— لابد من تجنب الصراعات الداخلية والخارجية والتوجه نحو تطوير الاقتصاد العراقي عن طريق توفير مبالغ كافية للموازنة الاستثمارية , وان يكون هناك تساوي في توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة منها الانتاجية والخدمية .

**5المصادر**


1. الاحمد , قتيبة, القضايا الاقتصادية المعاصرة , رسالة ماجستير , جامعة دمشق , سوريا ,2012 .
2. الخارطة الاستثمارية للعراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , العراق , 2023 .
3. الياسري , ابراهيم جاسم جبار , التنمية الاقتصادية في العراق الواقع والمعوقات ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة ميسان , العراق , 2011 .
4. البلاوي , حازم , النظام الاقتصادي الدولي المعاصر , من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة , المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب , الكويت , 1990 .
5. البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .
6. يونغ , كارين إ. , الحرب بأي ثمن: العواقب االقتصادية المحلية وإالقليمية للحرب أألهلية في اليمن , معهد دول الخليج العربي في واشنطن , واشنطن , 2017 .
   a. دراسات,الحرب:اسبابها,انواعها,آثارها,الموقعالالكتروني http://www.siironline.org
7. حداد , حامد عبيد , التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي , مجلة دراسات دولية , العدد ( 52 ) , العراق , بدون سنة طبع ,
   a. عفيفى , اسماء محمد أبوالنور ( واخرون ) , اثار برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصريه , المركز الديمقراطى العربى 2017 . http://democraticac.de
8. – وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ,العراق , 2015 .
9. **Al - Ibrahimi , Basim Abd Al – Hade Hassan, Policies in Iraq Challenges and Opportunities , Friedrich Ebert Institute, Jordan ,2020.**
10. **-Sherman, Jake, The intersection of need, faith and greed**
11. **Economics of war, Woodrow Wilson International Center for Scholars Washington, D.C. September, American,2001.**
12. **-Spiro , Daniel , Economic Warfare , Uppsala University , Sweden,2023.**
13. **Baker , Rania , Modern-Era Industrial Progress in Iraq , Institute of Regional and International Studies, Academy University of Iraqi VOL 2, ISSUE 2,2022, Sulayimani, Iraq**
14. **-UN , A diagnostic of the informal economy in Iraq , For ILO publications , Lebanon ,2021 .**
15. **Fadwa , Ben Brahim , Basics of Economy Wars , State Aviation Technical University, Russia ,2019**
16. **-The World Bank- , Iraq recovers from danger , Iraq Economic Monitor , Washington,2022 .**